الثلاثاء 22 شعبان 1447 هـ - 10 فبراير 2026

أخبار النافذة

د.طلعت فهمي لقناة آقت التركية: الحكام سيذهبون وستبقى جماعة الإخوان المسلمون حصانة من المحاسبة والإقالة.. الإبقاء على كامل الوزير يتحدى غضب المصريين النواب يوافق على إحراء السيسي تعديلًا وزاريًا يشمل عودة وزارة الإعلام بعد غياب 3 أعوام تعديل وزاري في 13 حقيبة وتحديد الثقة بمديولي.. إعادة تدوير السلطة واستمرار الدائرة المقربة ديموكراسي ناو | | «الحرب لم تنته»: الفلسطينيون في غزة يواجهون القصف والمرض والإهمال الطبي سحب قائمة الوزراء المرشحين بشر حالة من الفوضى في مجلس النواب قبل التصويت بين إنكار رسمي وحملة ميدانية: السوريون في مصر تحت ضغط الملاحقة والاعتقال والترحيل خارج البلاد "الباعة الجائلين" أكثر من 70 عامًا بلا حماية: عجز تشريعي مدمر

Submit

Submit

- الرئيسية
- الأخبار
  - اخبار مصر
  - اخبار عالمية
  - اخبار عربية
  - اخبار فلسطين
  - اخبار المحافظات
  - منوعات
  - اقتصاد
- المقالات
- تقارير
- الرياضة
- تراث
- حقوق وحريات
- التكنولوجيا
- المزيد
  - دعوة
  - التنمية البشرية
  - الأسرة
  - ميديا

بين إنكار رسمي وحملة ميدانية: السوريون في مصر تحت ضغط الملاحقة والاعتقال والترحيل خارج البلاد

الثلاثاء 10 فبراير 2026 11:40 م

خلال الأسابيع الأخيرة، تحوّلت الإقامة من إجراء إداري يفترض أن ينظّم الوجود القانوني إلى "مصيدة" يومية للسوريين في مصر. روايات حقوقيين وشهادات متقاطعة تتحدث عن توقيفات في الأكمنة والشوارع، واحتجازات قصيرة يتخللها تهديد بالترحيل، في وقت تتعثر فيه مسارات تجديد الإقامات أو إصدارها، وتتراكم المواعيد والإجراءات والاشتراطات الأمنية.

المفارقة أن وزارة الداخلية تُصرّ على نفي صدور "ضوابط جديدة" لدخول السوريين، عبر بيان مقتضب يدعو إلى عدم الانسياق وراء الشائعات، دون أن يقدّم إجابة عن جوهر الأزمة داخل البلاد: ماذا يحدث لمن انتهت إقامتهم بينما أبواب التسوية الفعلية شبه مغلقة أو بطيئة إلى حد الشلل؟

حملات التفتيش: من مخالفة ورقية إلى احتجاز فعلي

وفق ما وثّقته تقارير حقوقية وإعلامية، توسعت عمليات الاستيقاف والتفتيش في مناطق ذات كثافة سورية مثل 6 أكتوبر ومدينة نصر وفيصل. النمط الأكثر تكرارًا ليس ضبط جرائم، بل ضبط "وضع قانوني": إقامة منتهية، أو ورقة انتظار، أو ملف لم يكتمل بسبب مواعيد بعيدة أو موافقات أمنية متأخرة.

المشكلة لا تتوقف عند الاستيقاف. روايات الحقوقيين تتحدث عن احتجاز لأيام داخل أقسام الشرطة لحين "فحص الموقف"، ثم إحالة للسفارة في حالات بعينها لاستخراج وثيقة مرور أو بدء ترتيبات ترحيل. هذا المسار، حتى إن قُدّم بوصفه "تطبيقًا للقانون"، يضع السوريين في معادلة قاسية: أنت مطالب بإقامة سارية في وقت لا تستطيع فيه عمليًا الوصول إلى تجديد سريع أو واضح.

والأكثر حساسية أن التوقيف لا يميّز بين عامل بسيط وصاحب ورشة أو مشروع أو عقار. أي أن "المخالفة" قد تصبح أداة لقطع الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وتفكيك استثمارات صغيرة ومتوسطة بُنيت على سنوات من الإقامة الفعلية، لا على هامشية عابرة.

القانون موجود.. لكن المسار القانوني مُعطّل

منذ صدور قانون لجوء الأجانب رقم 164 لسنة 2024، بدا أن الدولة تتجه إلى إعادة ضبط ملف اللجوء والإقامة عبر أطر قانونية. لكن التطبيق على الأرض، وفق المنظمات الحقوقية، سار في اتجاه معاكس: تضييق مسارات الإقامة وربطها بقنوات محدودة، وتعقيد الإجراءات، وتعطيل أو تقليص تجديد الإقامات السياحية، مع اشتراط موافقات أمنية وتكاليف متزايدة. النتيجة: "عدم انتظام قانوني قسري" لفئات واسعة، رغم كونها مسجلة أو في طور التسجيل لدى مفوضية اللاجئين.

بيـان مشترك لعشـر منظمات حقوقيـة (يناير 2026) يـذهب أبعـد من وصف الأزمـة، ويضع مطـالب محـددة: وقف حملات القبض والترحيل، الاعتراف بالمسـتندات المؤقتة، إخضاع أي احتجاز لرقابة قضائية فعالة وبسـقف زمني، وتمكين المفوضـية السامية من الوصول للمحتجزين وتقديم المشورة القانونية قبل تنفيذ قرارات الترحيل.

هـذه المطالب تكشف نقطة جوهرية: المشـكلة ليست "مخالفة" فقط، بل غياب مسار عملي وسـريع للتقنين. عندما تُترك آلاف الملفات في طوابير تمتد شهورًا وربما أطول، ثم يُلاحق أصحابها في الشارع باعتبارهم "مخالفين"، تتحول الإدارة إلى مصنع للانتهاك، حتى دون إعلان قرار جديد.

إنكار "الضوابط الجديدة" لا يجيب عن السؤال الأصعب

نفي الداخلية اقتصر على "الدخول" إلى مصر، ولم يتناول بوضوح ما يجري داخلها. وبينما تداولت وسائل إعلام أن الحملات تستهدف "مخالفي شروط الإقامة"، فإن اتساع نطاق التوقيفات—وفق التوثيق الحقوقي—يربط الأزمة ببنية الإجراءات نفسها، لا بسلوك أفراد فقط.

الأرقام تضع القضية في سياقها: حتى 31 مارس 2025، كان عدد السوريين المسجلين لدى مفوضية اللاجئين في مصر نحو 139,384 شخصًا، فضـلًا عن أعداد غير مسـجلة أو مقيمة بطرق مختلفة. في ظل هذا الحجم، أي ارتباك إداري يتحول بسـرعة إلى أزمة أمنية واجتماعية: خوف من النزول للعمل، تجنب مناطق بعينها، تراجع في الحركة الاقتصادية، وفتح الباب أمام استغلال وابتزاز، لأن "الخوف" دائمًا سوق سوداء.

الحل ليس في مزيد من الكمائن، ولا في بيانات مقتضبة. المطلوب قواعد معلنة ومكتوبة، وفترة سماح واقعية، وإجراءات تجديد قابلة للإنجاز لا للانتظـار، وتصاريـح مؤقتـة معترف بهـا لمن لـديهم مواعيـد أو ملفـات قائمـة، مع وقف الترحيـل في الحالات التي يثبت فيها خطر الإعادة القسرية أو تعذر استكمال الإجراءات بسبب بطء الجهة الإدارية. بدون ذلك، ستظل الدولة تُنتج "مخالفين" ثم تعاقبهم على ما صنعته هي.

تقارير

شاهد | | هروب جماعي من مركز علاج إدمان بالهرم بفضح إمبراطورية المصحات غير المرخصة
الاثنين 29 ديسمبر 2025 01:00 م

تقارير

تشريد جماعي وتهديدات أمنية.. تسريح عشرات العمال من شركة «زد عبر البحار» بمصر الجديدة
الخميس 18 ديسمبر 2025 07:00 م

مقالات متعلقة

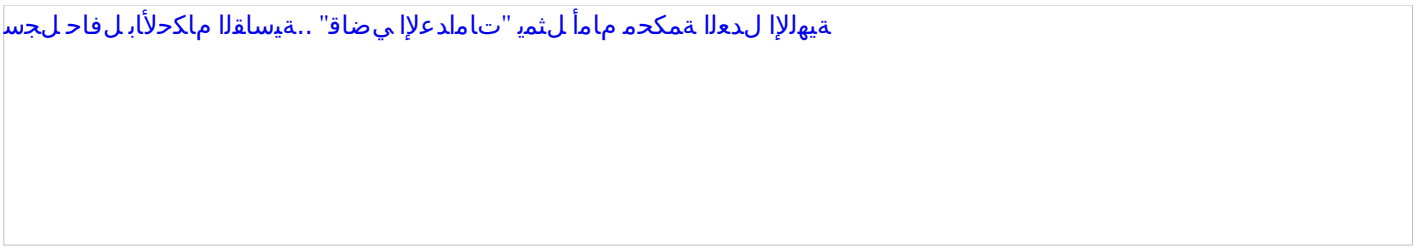

سجل حافل بالأحكام القاسية.. "قاضي الإعدامات" يمثل أمام محكمة العدل الإلهية

بسبب الفقر والغلاء الأسر المصرية تُدفَع إلى فخ الديون رغم الفوائد الحارقة.. قروض الأفراد تقفز لـ 286 مليار جنيه في 2025

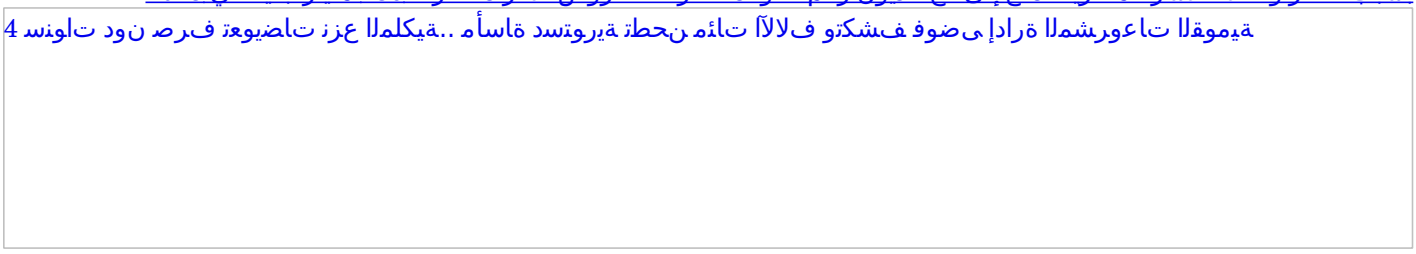

4 سنوات دون صرف تعويضات نزع الملكية.. مأساة دستورية تطحن مئات الآلاف وتكشف فوضى إدارة المشروعات القومية

ميدل إيست مونيتور | | ملفات إيستن: الابتزاز والسلطة والظلال الجيوسياسية

- التكنولوجيا
- دعوة
- التنمية البشرية
- الأسرة
- ميديا

- الأخبار
- المقالات
- تقارير
- الرياضة
- تراث
- حقوق وحريات

-
-
-
-
-
-

إشترك أدخل بريدك الإلكتروني

جميع الحقوق محفوظة لموقع نافذة مصر 2026 ©